

Distr.: General
4 February 2021

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير موجز عن الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية

المستدامة

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة زيمبابوي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في شلالات فيكتوريا، زيمبابوي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٢ - وحضر المنتدى أكثر من ٣ ٠٠٠ مشارك، بمن في ذلك ممثلون عن حكومات ٥٢ دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئات حكومية دولية، وهيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية، ومجموعات رئيسية، وجهات أخرى صاحبة مصلحة.



ألف - معلومات أساسية

٣- عُقد المنتدى على خلفية عدم إحراز تقدم كافٍ رغم الجهود الكبيرة المبذولة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها". وقد أتاح العقد الحالي نافذة من الأمل للإسراع في وتيرة تنفيذ الأهداف وتوسيع نطاق هذه العملية، وفقا لما أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٤/٧٤ باعتبار عشرينيات هذا القرن عقدا للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

باء - موضوع الدورة وأنشطتها

٤- عُقدت الدورة السادسة بشأن موضوع: "٢٠٢٠-٢٠٣٠: عقد لتحقيق تحول أفريقيا وازدهارها من خلال خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣". ويتواءم هذا الموضوع مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ وهو: "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

٥- وترد في ما يلي الأنشطة الرئيسية التي تم القيام بها خلال المنتدى:

(أ) المتابعة والاستعراض الإقليميان للتقدم المحرز في تنفيذ الخطين. وسعيا إلى تعزيز اتباع نهج مترابط ومتكامل في عملية الاستعراض والمداولات، جُمعت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ضمن خمسة مواضيع فرعية مفصلة حول ما يسمى "الركائز الخمس"، وهي الناس والازدهار والكوكب والسلام والشراكات؛

(ب) التعلّم من الأقران عن طريق إجراء الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ المتكامل للخطين؛

(ج) تحديد وتوضيح الأولويات والخيارات والتوصيات في مجال السياسة العامة في شكل رسائل رئيسية موجهة إلى اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠.

٦- وقد تم إثراء المنتدى بتنظيم أكثر من ٦٠ نشاطا من الأنشطة التحضيرية والفعاليات المعقودة على هامشه.

ثانيا- افتتاح الدورة (البند ١ من جدول الأعمال)

٧- أدار الدورة أوليفر تشينغانيا، مدير المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨- وقالت فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إن مسألة تغير

المناخ والأمراض والتحديات التجارية لا تزال تمثل عقبات كبيرة، بيد أن أفريقيا يمكن أن تتغلب عليها إذا عملت البلدان معا. وأشارت إلى أن الشباب يضعون الحلول من أجل تحقيق التنمية في المستقبل والنمو المستدام.

٩- ودعا نكوسيلاتي نواتيتو، ممثل الشباب وسفير زمبابوي لشؤون المناخ، الحكومات الأفريقية إلى التصدي لتغير المناخ وإلى حماية البيئة عن طريق إشراك الشباب على الخطوط الأمامية لخطط التنمية الوطنية.

١٠- وأكدت رئيسة المكتب المنتهية ولايته، نزهة الوافي، أن البلدان الأفريقية أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإن كان هذا التقدم لا يزال غير كاف. وأضافت أن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين قد اعترف، في دورته الثانية والخمسين، بأهمية حشد التمويل من أجل تنفيذ الخطتين.

١١- وأشار نائب رئيس الاتحاد الأفريقي، كويسي كوارتي، إلى أن إحدى المهام ذات الأولوية بالنسبة لأفريقيا هي الوفاء بالالتزام المتمثل في "إسكات البنادق" و"عدم ترك أي أحد خلف الركب". وأفاد بأن معدلات الفقر آخذة في الانخفاض، حيث سُجِّلت مكاسب في مجالات الصحة ومحو الأمية والمساواة بين الجنسين، ولكنها ليست كافية. واستمر تسجيل زيادة في النمو السكاني، ونقص في فرص العمل اللائق، وأوجه عدم المساواة، وثورات في توافر البيانات. وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي يعمل على النهوض بنهج مشترك مع الأمم المتحدة لتعزيز العمل وأنشطة الاستعراض والإبلاغ وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الخطتين.

١٢- وأقرت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، بالتقدم الكبير المحرز في أفريقيا، رغم الثغرات التي لا تزال قائمة. ورأت أن من شأن الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية على الصعيد الإقليمي أن يوفر، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وعن طريق عقد العمل، منابر أكثر فعالية وتماسكا لتقديم الدعم المتكامل إلى الدول الأعضاء. وفي ضوء الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والزخم المتاح من أجل إسكات البنادق، تملك أفريقيا المهارات اللازمة وروح القيادة والتفاوض والإبداع لكي تحقق إمكاناتها الكاملة.

١٣- وقال بول مافيمبا، وزير الخدمات العامة والعمل والرعاية الاجتماعية في زمبابوي، إن الأخطار التي تهدد التنمية المستدامة تتطلب من الجميع تبادل الخبرات لتحديد رؤية مشتركة وإطار للتنفيذ. وأضاف أن زمبابوي آلت على نفسها أن تأخذ خططها الإنمائية الوطنية أهداف التنمية المستدامة في الحسبان، حيث أنشئت وحدة مخصصة لهذا الغرض في مكتب رئيس البلد لضمان التنسيق.

١٤- وسلط رئيس زمبابوي، إمرسون دامبودزو مانانغاوا، الضوء على الدورة الحالية للمنتدى بوصفها تتيح فرصة لاستعراض التقدم المحرز مع بدء عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. وقال إن زمبابوي ما فتئت تعمل على تنفيذ الخطتين،

بسبب منها إعادة تركيز ميزانيتها الوطنية لمواءمة برامج الوزارات الحكومية مع أهداف محددة للتنمية المستدامة في البلد. وأشاد بالدعم الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأثنى أيضا على مبادرة الشباب، ووعد بتقديم الدعم لمبادراتهم.

ثالثا - الموجز والرسائل الرئيسية

١٥- يرد في الفروع التالية موجز الرسائل الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الصادرة عن المنتدى.

ألف - حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن عوامل التعجيل بتحقيق تحوّل أفريقيا وازدهارها من خلال خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غضون العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ (البند ٢ من جدول الأعمال)

الرسائل الرئيسية

١٦- اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) نظرا لاختلالات التوازن التاريخية والبيئية التي شهدتها أفريقيا، ينبغي للقارة أن تكون أكثر حزمًا بشأن الموارد التي يجب أن يوفرها المجتمع الدولي للمنطقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة على نحو فعال؛

(ب) بما أن انبعاثات الاحتباس الحراري تُخلف آثارا عميقة في أفريقيا، مع العلم أن القارة تُعدّ من أقل الجهات إسهاما في ظاهرة تغير المناخ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتحمّل بمسؤولية أكبر عن الانبعاثات الصناعية الخاصة بها وفقا لمبدأ تغريم الملوث؛

(ج) وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، عن طريق تعزيز هياكل الحكم المحلي وتمويله؛

٢' تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتسخير تحويلات المغتربين للاستثمار في الخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية المحدثة للتحوّل؛

٣' اعتماد نهج للإدارة القائمة على النتائج مقترن بنظام للرصد والتقييم؛

(د) تمثل الحوكمة الرشيدة والتجارة داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها عنصرين رئيسيين لتحقيق النمو الشامل للجميع؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية

الأفريقية عن طريق الاستثمار في مجالات تدعم زيادة الإنتاج والقيمة المضافة، وتيسير التجارة، والنهوض بالهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة؛

(و) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم الدعم، بما يشمل أدوات تتيح للدول الأعضاء تقدير تكاليف تنفيذ الخطتين؛

(ز) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن توسع نطاق الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز عملية التخطيط المتكامل والإبلاغ؛

(ح) حتى لا يُترك أي أحد خلف الركب، ينبغي للدول الأعضاء أن تدمج الخطتين ضمن خططها الإنمائية الوطنية، مع ضمان أن تشمل هذه الخطط جميع أصحاب المصلحة من كافة قطاعات المجتمع؛

(ط) ينبغي للأمم المتحدة ولشركائها الإنمائيين تعزيز الشراكات من أجل تمويل بناء القدرات وجمع البيانات.

باء- التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (البند ٤ من جدول الأعمال)

النقاط الرئيسية في تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠١٩

١٧- تناول تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠١٩، الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تتجمع في "الركائز الخمس".

التقرير القاري الأول عن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣

١٨- أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التقرير القاري عن خطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

الرسائل الرئيسية

١٩- في أعقاب هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) التنمية المستدامة مسألة تمّ الجميع. ولهذا الغاية، لا بد من اتباع نهج على صعيد الحكومة بأكملها وعلى صعيد المجتمع بأكمله؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء اعتماد وتنفيذ سياسات شاملة للجميع ودعمها بآليات تمويل مستدامة؛

- (ج) ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق إيجاد فرص العمل، وزيادة دخل الأسرة المعيشية، وضمان حقوق الملكية، وتطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز رأس المال البشري وإنتاجية العمل، وهي تدابير رئيسية للنهوض بالنمو الشامل للجميع والحد من الفقر؛
- (د) تُشجّع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على الوثائق القانونية المتعلقة بإنشاء مؤسسات مالية قارية وغيرها من معاهدات الاتحاد الأفريقي؛
- (هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تخطط لزيادة التوسع الحضري وتحرص على أن تكون المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- (و) سعياً إلى تحقيق الخطتين، ينبغي للدول الأعضاء وضع تدابير لتوسيع نطاق الحيز المالي للإنفاق المنصف، وتعديل السياسات المالية والضريبية، وإدارة الإيرادات الضريبية؛
- (ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تعالج مسألة تزايد الديون؛
- (ح) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين التعاون من أجل تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل؛
- (ط) ينبغي للاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة وضع إطار مشترك للرصد والإبلاغ، بما في ذلك تقرير قاري عن كلتا الخطتين، وهو ما سيخفف من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الأعضاء، ويكفل قدرة أفريقيا على التكلم بصوت واحد.
- جيم - حلقات النقاش العامة: استعراضات وطنية طوعية بشأن تنفيذ الخطتين**
(البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

الرسائل الرئيسية

٢٠- في أعقاب هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي على وجه الاستعجال:

١- إجراء استعراضات وطنية طوعية منتظمة. وتُشجّع الدول الأعضاء التي لم تتطوع بعد على القيام بذلك في الدورة المقبلة؛

٢- وضع آليات واضحة لإعداد واستخدام بيانات مصنفة لدعم الاستعراضات الوطنية الطوعية القائمة على الأدلة والأطر الإنمائية الوطنية. وينبغي لها أيضاً الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تسهم في جمع البيانات والمعلومات ونشرها واستخدامها في الوقت اللازم لأغراض عمليات الاستعراض؛

٣' الحرص على أن تسلط الاستعراضات الوطنية الطوعية الضوء على المشاريع الرئيسية والممارسات الجيدة التي تسهم في إحداث التحول وتعجل بعملية التنفيذ، لا سيما في مجالات رئيسية من قبيل القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وإيجاد فرص عمل. وينبغي أن يتوافر الدعم لهذه الغاية من كل من فريق الأمم المتحدة القطري، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجهات شريكة أخرى؛

٤' تعزيز تعبئة الموارد من أجل إدارة وتنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تعكس الروابط وأوجه التقارب بين الخطتين وخطط التنمية الوطنية؛

(ب) تُشجّع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع آلية لاستعراض الأقران وشبكة للممارسين بغية تعزيز إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية الفعالة وتنفيذ الخطتين.

دال - حلقة النقاش العامة: الاستعراضات المحلية الطوعية والتعلم من الأقران فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ومتابعتها واستعراضهما (البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)

الرسائل الرئيسية

٢١- في أعقاب المناقشة التي جرت خلال حلقة النقاش العامة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) في سبيل التعجيل بتنفيذ الخطتين، ينبغي للحكومات المحلية والإقليمية أن تشارك مشاركة كاملة في أعمال المنتدى؛

(ب) وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' إدماج الاستعراضات المحلية الطوعية ضمن استعراضاتها الوطنية الطوعية؛

٢' مساعدة السلطات المحلية على جمع بيانات محلية موثوقة ومتسقة من أجل إجراء استعراضات محلية طوعية؛

٣' إنشاء آليات استعراض محلية طوعية لتحسين المساءلة والشفافية وتنمية الشعور بالمسؤولية العامة في هذا الصدد؛

٤' تعزيز تفويض الصلاحيات على نحو فعال وتزويد السلطات المحلية بالأدوات والموارد الكافية لتمكينها من إضفاء الطابع المحلي على الأهداف

المذكورة أعلاه وتنفيذها؛

‘٥’ إجراء استعراضات الأقران فيما بين السلطات المحلية لتحسين تنفيذ الخطتين ومتابعتهما واستعراضهما؛

‘٦’ إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب والفئات الضعيفة باعتبارهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لإجراء الاستعراضات المحلية الطوعية ومتابعتها؛

‘٧’ إدماج قضايا التنمية المحلية والقضايا الحضرية ضمن خطط وسياسات التنمية القطاعية الوطنية والرئيسية وأدوات الميزانية ذات الصلة؛

(ج) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

‘١’ المساعدة في وضع نموذج مشترك للاستعراضات المحلية الطوعية من أجل تيسير تكامل هذه الاستعراضات وتوحيدها؛

‘٢’ تصميم نموذج للاستعراضات المحلية الطوعية التي يستعرضها الأقران في أفريقيا وموآمتة مع الاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل توحيد المبادئ الرئيسية على نحو أفضل.

هاء - حلقة النقاش العامة بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالسكان (البند ٦ (أ)) (من جدول الأعمال)

٢٢- تناول الموضوع الفرعي المتعلق بالسكان أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣.

الرسائل الرئيسية

٢٣- بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تستثمر في البيانات والبحوث، وأن تكون على إلمام بالمعايير والممارسات الاجتماعية بما يتيح تحديد النقاط الساخنة وجيوب الحرمان، والاستهداف الفعال للموارد والتدخلات للوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تستعرض برامجها التعليمية والصحية، مع الحرص على أن تتمحور النهج الإنمائية حول الإنسان وأن تقوم على الحقوق؛

(ج) ينبغي توجيه النظم التعليمية نحو تنمية رأس المال البشري مع التركيز على الجودة، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومطابقة الطلب القائم في

سوق العمل. وينبغي أن تلبي النظم التعليمية أيضا احتياجات اللاجئين في سن الدراسة والشباب المشردين داخليا؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تساعد على إعداد التقرير السنوي لرصد التعليم في أفريقيا بغية إثراء الابتكارات اللازمة للتعجيل بوتيرة تنفيذ الأهداف المتصلة بالتعليم؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعالج مسألة الأمن الغذائي، وأن تبني القدرة على الصمود، وأن تتناول مسألة الهجرة البشرية والأمن البشري عن طريق توسيع نطاق الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بسبل منها إدارة موارد المياه الجوفية، والزراعة المراعية للمناخ، والإدارة المستدامة للغابات والأراضي؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ موقفا بشأن الغاز الطبيعي باعتباره مصدرا انتقاليا للطاقة في القارة في خضم استعدادها للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد الاستثمار في القطاعات الرئيسية لمعالجة أوجه عدم المساواة بين السكان، لا سيما في قطاع الأمن، على النحو الذي أبرزه موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠، "إسكات البنادق". وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تعالج المسائل المتصلة بعدم المساواة بين الجنسين؛

(ح) يجب على الدول الأعضاء أن تنتقل من النهج المتوقعة إلى النهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات على نطاق المنظومات التي تستفيد من المنافع المشتركة باستخدام أوجه الترابط فيما بين الأهداف.

واو- حلقة النقاش العامة بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالشراكات (البند ٦ (ب) من جدول الأعمال)

٢٤- تناول الموضوع الفرعي المتعلق بالشراكات الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المقابلة له في خطة عام ٢٠٦٣، ووسائل التنفيذ اللازمة لتنفيذ الخطتين على مدى العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠.

الرسائل الرئيسية

٢٥- بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تضع سياسات تمويلية ابتكارية وتنفذها، وتتصدى للتدفقات المالية غير المشروعة، وتجري إصلاحات لتوسيع قواعدها الضريبية، وتقضي على التهرب الضريبي، وتمنح الأولوية للإنفاق المحدث للأثر الأكبر على الفئات المحرومة؛

(ب) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تدعم الشراكات متعددة القطاعات وأن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك قدرات المكاتب الإحصائية وغيرها من المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني؛

(ج) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تحدد وتعالج الاحتياجات الحرجة من القدرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

(د) لا بد من وجود بيانات مصنفة من أجل إجراء رصدٍ وتقييمٍ قائمين على الأدلة، وتتبع التقدم المحرز، وتخصيص الموارد للتعجيل بتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف الخطتين. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى المزيد من التعاون بين الجهات التي تعمل على إعداد البيانات وجمعها وتجميعها، لغرض مواءمتها وكفالة جودة واكتمال قواعد البيانات الوطنية؛

(هـ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تصمم وتنفذ سياسات واستراتيجيات التحول الرقمي بحلول عام ٢٠٢٥، كما ينبغي أن يستخدم ٤٠ في المائة على الأقل من سكانها التمويل الرقمي.

زاي- الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالرخاء (البند ٦ ج) من جدول الأعمال)

٢٦- تناول الموضوع الفرعي المتعلق بالرخاء أهداف التنمية المستدامة ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣.

الرسائل الرئيسية

٢٧- بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعيد تحديد مفهوم الرخاء بأسلوب يستوعبه المواطنون العاديون، وأن تعتمد نهجاً قائماً على الإنسان وحقوق الإنسان، وأن تضيف الطابع المؤسسي على عمليات أصحاب المصلحة في سبيل تنفيذ الخطتين تنفيذاً مشتركاً؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تدمج نُهج السياسات المناصرة للعمالة في أطر سياساتها الاقتصادية الكلية والقطاعية لحفز الطلب على اليد العاملة وتوفير فرص العمل اللائق. وينبغي استكمال هذه الأطر بنظم للحماية الاجتماعية من أجل التصدي للفقير المدقع وتيسير الانتقال إلى الطاقة المتجددة الميسورة التكلفة؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تعجل بالتحول الهيكلي الذي يستفيد من التصنيع القائم على السلع الأساسية الزراعية وإضافة القيمة إلى الموارد المعدنية، مع معالجة أوجه

القصور في الهياكل الأساسية المحدثة للتحويل وأطر الحوكمة؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تدمج منظورا مكانيا ونهجيا حضريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ وتعزز النظم الإقليمية بوصفها حاضنات لتطوير العلم والابتكار والتكنولوجيا، مع التركيز على مشاركة الشباب والمرأة؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء أن تهيئ بيئة تمكينية لزيادة استثمارات القطاع الخاص ومشاركته في تمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تعتبر حوكمة الهجرة جزءا لا يتجزأ من جميع الجهود الإنمائية الرامية إلى تحقيق الرخاء؛

(ح) ينبغي للدول الأعضاء أن تنهض بجهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأن تشرك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة إشراكا فعالا؛

(ط) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم المساعدة التقنية إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل كفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب؛

(ي) الدول الأعضاء مدعوة إلى الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والخضوع لاستعراضات الحوكمة.

حاء- الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالكوكب (البند ٦ (د) من جدول الأعمال)

٢٨- تناول الموضوع الفرعي المتعلق بالكوكب أهداف التنمية المستدامة ٦ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣.

الرسائل الرئيسية

٢٩- بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) يجب على جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تتبع نهجا أكثر طموحا وأن تعجل باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو وتعديلات الدوحة واتفاق باريس؛

(ب) تُشجّع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات انتقالية عادلة باستخدام نهج جديد للاقتصاد المناخي يضمن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تُيسّر آليات التمويل الابتكارية، بما في ذلك تعزيز تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة، واستخدام السندات الخضراء والزرقاء، وتهيئة بيئة مواتية للتمويل المباشر من القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) ينبغي للأطراف في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أن تحرص على يتضمّن الاتفاق الجديد المتعلق بالطبيعة والسكان إجراءات ملموسة ووسائل تنفيذها؛

(هـ) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة التقنية للمبادرات الأفريقية المحدثّة للتحوّل، بما في ذلك مبادرة الجدار الأخضر العظيم، ولجنة المناخ لحوض الكونغو، ولجنة المناخ لمنطقة الساحل، ولجنة المناخ للدول الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، تُشجّع الدول على دعم إنشاء لجنة معنية بحوكمة المناخ على الصعيد الإقليمي؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء أن تعجّل بتنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا على الصعيد الوطني من خلال وضع أطر سياساتية وقانونية وتنظيمية ومؤسسية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم هذه العملية، التي تُكَمّل إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ نهجاً متكاملًا للحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره، وخطط إدارة المياه والصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تزيد من تخصيص الموارد للمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بالموارد الهيدرولوجية والأرصدة الجوية، وأن تعزز الأطر لتحسين إنتاج وتقديم خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ.

طاء - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالسلام (البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال)

٣٠- تناول الموضوع الفرعي المتعلق بالسلام الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المقابلة له في خطة عام ٢٠٦٣.

الرسائل الرئيسية

٣١- بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) يجب على الدول الأعضاء أن تعتمد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن تكفل لدى القيام بذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع السكان، وحماية حقوقهم، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المهمشين، وحصول جميع الأفراد على سبل العيش الكريم؛

(ب) يجب فرض عقوبات زجرية صارمة على منتهكي القواعد. ويجب منع النزاعات، من قبيل النزاعات الدائرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وإدارتها بمسؤولية وفي الوقت المناسب، ويجب تخصيص موارد كافية لدعم الولاية الصادرة من أجل تسويتها؛

(ج) يجب على الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز آلياتهما في مجال الحوكمة ومساءلة الدول الأعضاء، وإلغاء التناقضات الكامنة في احترام سيادة الدول في الوقت الذي قد تنتهك فيه التطلعات ذات الصلة بأهداف السلام؛

(د) يجب على الدول الأعضاء أن تمارس قيادة مُحدثة للتحوّل وملتزمة بإسكات البنادق.

ياء- دورة منتدى أفريقيا للعلم والتكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠٢٠ (البند ٨ أ) من جدول الأعمال)

الرسائل الرئيسية

٣٢- اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تبني القدرات في مجالي العلوم الأساسية والهندسة، مسترشدة بالتراث الوطني والأولويات والمزايا الجغرافية النسبية لأفريقيا؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد إلى حد كبير من الاستثمار في البحث والتطوير والجامعات ومراكز البحوث؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز المهارات الأساسية على الصعيد القطري بهدف تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو فعال؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ مراكز للابتكار وحاضنات ومراكز للمعدات المشتركة تخدم الصناعة والقطاع الأكاديمي والمجتمع ككل، وأن تضع استراتيجيات مصاحبة لتنفيذ الثورات الصناعية الثانية والثالثة والرابعة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعيد تصميم مناهجها الدراسية للتعليم العالي من أجل التركيز على إنتاج السلع والخدمات.

كاف - المنظور الخاص بالمجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى (البند ٨ (ب) من جدول الأعمال)

الرسائل الرئيسية

٣٣- اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن حيزا لمنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وأن تحمي جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإعلامي؛

(ب) لا بد من الحرص على المشاركة الهادفة والشاملة لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما يشمل الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمشردين داخليا واللاجئين ومجتمعات الشعوب الأصلية وصغار المزارعين وغيرهم من الفئات المهمشة، في تنفيذ الخطتين.

لام- الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (البند ٨ (ج) من جدول الأعمال)

الرسائل الرئيسية

٣٤- نظر المنتدى في نتائج الدورة الاستثنائية لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا واتفق على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) النهوض بالتنفيذ المتكامل للخطتين قائم في صميم عمل آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا. وتتيح الإصلاحات الجارية فرصا لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

(ب) ينبغي لآليات التنسيق دون الإقليمية أن تعمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار الخطتين، مع مراعاة الخصائص دون الإقليمية؛

(ج) يدعو موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠، "إسكات البنادق"، إلى تعبئة كيانات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن خطة السلام والأمن في القارة بطريقة متسقة. وتحقيقا لهذه الغاية:

'١' من الضروري تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما بشأن قرار مجلس الأمن ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، وإنشاء أفرقة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنسيق المبادرات المشتركة في هذا الصدد؛

'٢' ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تدعم الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة

الأخرى في وضع وتنفيذ استراتيجيات على الصعيد القطري بشأن إسكات البنادق؛

٣' ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم تعزيز قدرات آليات مخطط الاتحاد الأفريقي للنهوض بالمجتمعات السلمية، مثل هيكل الحوكمة في أفريقيا ومنظومة السلم والأمن الأفريقية؛

٤' ينبغي إدماج المبادرات الوطنية المتعلقة بمنع نشوب النزاعات ضمن عمليات التخطيط الإنمائي وميزنتها وتنفيذها على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والقطاعي؛

٥' ينبغي أن تتناول الاستعراضات الوطنية الطوعية وعمليات الإبلاغ المسائل المتصلة بالنزاعات والسلام والأمن؛

٦' ينبغي إدماج معالجة التحديات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ ضمن مبادرات السلام والأمن؛

٧' ينبغي الاستفادة من الصلة القائمة بين اللاجئين والتنمية للإسهام في الاقتصادات المحلية؛

٨' ينبغي تعزيز التعاون في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات، بما في ذلك الإبلاغ عن المخالفات، من أجل مكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والإرهاب والجماعات الإرهابية والتطرف العنيف؛

٩' ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ الصكوك الدولية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، التي تحظر نقل الأسلحة إلى أيدي مستخدمين نهائيين غير شرعيين؛

١٠' ينبغي للدول الأعضاء أن تركز على عمالة الشباب بوصفها دعامة أساسية لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا عن طريق وضع برامج مدرة للدخل؛

١١' ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الكيانات التي توفر الأسلحة في أفريقيا لمعالجة الأسباب الجذرية للحرب في أفريقيا؛

(د) يجب القيام بما يلي للاستفادة من عقد العمل:

١' ينبغي ترجمة الأطر المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى خطط عمل محددة زمنياً؛

٢' ينبغي التشاور مع الاتحاد الأفريقي وإشراكه في مرحلة تصميم المبادرات لكفالة توليه زمام القيادة وتيسيره مشاركة الدول الأعضاء؛

٣' ينبغي كفالة التفاعل بين المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية ضمن الإطار الجديد فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على النطاق الإقليمي، وإشراك الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية على نحو نشط في هيكل التعاون الجديد.

ميم - نتائج منتدى الشباب

الرسائل الرئيسية

٣٥- بعد أن نظر المنتدى في نتائج منتدى الشباب الذي عقدته نائبة الأمين العام في وقت سابق، اتفق على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) تكتسي قدرة الشباب المستقلة على تنفيذ إرادتهم أهمية في عمليات التنمية، ولذلك ينبغي سماع رأي الشباب ومنحهم السلطة وإشراكهم في جميع مراحل وضع سياسات السلام والأمن وتصميمها وتنفيذها؛

(ب) سعياً إلى الاستفادة من العائد الديمغرافي للشباب، لا بد من القيام باستثمارات كبيرة متعلقة بالشباب، لا سيما الفتيات الشابات، بسبل منها الابتكار والعلم والتكنولوجيا ومناهج الهندسة والرياضيات والتربية الجنسية؛

(ج) ينبغي توسيع نطاق حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على تعليم جيد النوعية، وينبغي أن تتناول أطر الميزنة احتياجاتهم العملية ومصالحهم الاستراتيجية؛

(د) ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق النهوض بمشاركتهم.

إعلان شلالات فيكتوريا بشأن عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا

نحن الوزراء والمسؤولين الأفريقيين المعنيين بالتنمية المستدامة، والشؤون المالية والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والزراعة، والعدل، والإحصاءات، والعلم والتكنولوجيا، إلى جانب ممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والبرلمانات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني،

وقد اجتمعنا في شلالات فيكتوريا، زيمبابوي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠ في إطار الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بشأن موضوع "٢٠٢٠-٢٠٣٠: عقد لتحقيق تحول وازدهار أفريقيا من خلال خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣"،

وإذ نعرب عن بالغ امتناننا وتقديرنا لرئيس زيمبابوي، إمرسون دامبودزو منانغاوا، والحكومة وشعب زيمبابوي لسخائهم في استضافة الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وكرم الضيافة الذي لقيه المشاركون،

وإذ نعرب أيضا عن خالص تقديرنا للرئيس منانغاوا، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، ونائب رئيس الاتحاد الأفريقي، كويسي كوارتي، على حضور المنتدى،

وإذ نشير إلى الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المعقود يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر في نيويورك، الذي يعلن عشرينيات هذا القرن عقدا للعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإذ نعيد تأكيد هذا الإعلان،

وإذ نشير إلى إعلان مراكش بشأن التنمية المستدامة والرسائل الرئيسية المعتمدة في الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة التي عُقدت في مراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وإذ نعيد أيضا تأكيد الإعلان والرسائل الرئيسية،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ الذي اعتمدت فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وإذ نعيد كذلك تأكيد هذا القرار،

وإذ نشير إلى خطة عام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"، التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية السنوية الرابعة والعشرين،

وإذ نسلم بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ نضع في اعتبارنا الدور الحاسم للشباب في خطة التحول في القارة،

وإذ نرحب بوجود الاستعراض المحلي الطوعي لأول مرة في المنتدى الإقليمي، وإذ نشدد على الدور الأساسي للاستعراض المحلي الطوعي في إضفاء الطابع المحلي على الاستعراض الوطني الطوعي وتعزيزه، وكفالة التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ نلاحظ مع بالغ القلق أن أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الفرصة سانحة لاتخاذ إجراءات حاسمة على نطاق القارة خلال العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ من أجل تحقيق هذه الأهداف،

وإذ نشدد مع بالغ القلق على التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ والحاجة الملحة إلى زيادة الطموح بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ لتفادي الآثار الكارثية لتغير المناخ على نطاق أهداف متعددة،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣،

١ - **ندعو** جميع البلدان الأفريقية إلى إعادة النظر على وجه السرعة في أطر تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ومواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع مبادئ الخطين، والبدء بتنفيذ البرامج والمشاريع للوفاء بالالتزامات العشرة للعمل المبينة في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وندعو أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى تقديم دعم قوي ومنسق ومتسق إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

٢ - **ندعو أيضا** جميع البلدان الأفريقية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية متمحورة حول الإنسان وشاملة للجميع لدعم عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، يتم إدماجها في خطط التنمية الوطنية وعمليات الميزنة، والعمل في هذا الصدد على تعزيز آليات تعبئة الموارد على الصعيد الوطني والاستفادة بكفاءة من تمويل الخطين؛

٣ - **ندعو كذلك** جميع البلدان الأفريقية إلى تنفيذ الرسائل الرئيسية للمنتدى الإقليمي؛

٤ - **ندعو** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء إلى زيادة دعمهم لتنمية قدرات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ووضع وتنفيذ استراتيجيات متسقة يعزز كل منها الأخرى على كل من الصعيد الإقليمي ودون

الإقليمي والوطني لدعم عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، عن طريق تدخلات محددة الأهداف وتنمية القدرات في المجالات المحدثة للتحويل، بما في ذلك العمل المناخي؛ والشباب؛ والتعليم؛ وريادة الأعمال والابتكار؛ وتمكين المرأة وذوي الإعاقة؛ والنظم الغذائية؛ والصحة؛ والبيانات والإحصاءات؛ والتجارة؛ والاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية القائمة على الأدلة وأدوات التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ المتكاملة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإشراك الجهات صاحبة المصلحة؛

٥ - **نؤكد من جديد**، انطلاقاً من مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، الأهمية المحورية لأهداف التنمية المستدامة في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية، لا سيما لكفالة الحماية والإدماج والمساعدة وتحديد الحلول للسكان المتأثرين، بما في ذلك ما يتعلق بحالة التشرد الداخلي؛

٦ - **ندعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى تقديم تقارير سنوية إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية لدعم عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

٧ - **نطلب** إلى حكومة زيمبابوي أن تقدم الرسائل الرئيسية باسم أفريقيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه المزمع عقده في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٢٠؛ وفي مختلف المنتديات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل الدعوة إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.